



كلمة ونص

ما مصير بقية مخصصاتنا من البنزين؟

طرطوس- محمد حسين

مع دخول البطاقة الذكية إلى يومياتنا اعتدنا وصول رسالة إلى هاتفنا الجوال تخبرنا أنه تم استخدام بطاقتنا للحصول على جرة الغاز أو تعبئة السيارة بكمية من البنزين مع ذكر تاريخ الاستخدام الدقيق.

لم تكن ندرنا أهمية نعمة هذه الرسائل إلا بعد غيابها فأصبح من العسير علينا تذكر متى أخذنا جرة الغاز وهل مضى ٢٢ يوماً أم لا وكذلك مع بنزين السيارة وهل مضى خمسة أيام على آخر تعبئة أم لا وما الكمية التي قمنا بتعبئتها؟ وبالتالي معرفة كم بقي لنا من مخصصاتنا اللهم إلا إذا جمعنا الأرقام على القصاصات الصغيرة التي يعطينا إياها عامل الكازية عند استخدام البطاقة!

والسؤال هنا ليس لماذا تم إلغاء هذه الرسالة فمن يملك قرار إلغائها في شركة تكامل أو وزارة النفط قد يكون لديه التبريرات اللازمة لذلك، ولكن السؤال المهم هل كان هذا القرار صائباً أم لا؟ وهل يصب في مصلحة جموع المواطنين الذين يستخدمون هذه البطاقة الذكية جداً؟ وقبل معرفة الجواب الذي لن يأتي لا بد من ذكر ما أصبح يعرفه الجميع وهو أن جميع العاملين في الكازيات بدؤوا بالتصيد في هذه المشكلة وعرض شراء ما تبقى في البطاقة من بنزين مقابل بدل تقدي أو بنزيني ممتاز وهذه القصة لا تنسحب على كازيات محافظات طرطوس بل في كل المحافظات، وجمعينا خضع لمثل هذه المقايضة المشوهة في أكثر من كازية وإن اختلف الرقم قليلاً بين كازية وأخرى!

وهنا لا بد لنا من التساؤل عن الرابط الخفي بين غياب الرسالة وظهور مثل هذه الحالات وحالات أخرى ربما لم نسمع بها حتى الآن وأقله ما مصير ما تبقى من مخصصاتنا من البنزين في بطاقتنا الذكية وبأي سعر تباع ومن المستفيد؟

شكاوى المواطنين مع أجور سيارات التاكسي

أسعد لـ «الوطن»: مقترح برفع مخصصات سيارات الأجرة من البنزين ميهوب: دراسة لتطبيق الـ«جي بي إس» على الباصات والميكروباصات

مقسم ببلا بخمسة عمال وأنفاق سيدي مقداد بأعماق بين متر إلى ٢ أمتار

عبد المنعم مسعود

عديدة هي المشاكل التي صادفتنا في مكتب مدير مقسم ببلا فهذه سيده تتسائل عن سبب عدم إصلاح عطل خطها المستمر منذ شهرين وآخر يحاول استرجاع خطه لكنه تأخر في تقديم طلب استعادة الخط فأغلقت اللعبة أمام محاولاته وعليه الانتظار، وهذا ثالث يؤكد أن هناك من استلم خطه على الرغم من أنه راجع المقسم بعده وآخر يتساءل عن سر تركيب جاره بنفس البناية لخط هاتفي في حين أنه يسعى لذلك منذ فترة وفي كل مرة يأتيه الجواب بالانتظار وكلهم يؤكد وجود تجاوزات أو يلجم إلى لعب من فوق الأسطحة.

مدير مقسم ببلا حسام دالي يؤكد في رده على تساؤلات «الوطن» وتالياً تساؤلات المراجعين بأن المشكلة تكمن في أن عودة المقسم لم تعد الشهرين ونصف الشهر وأدى عدد الخطوط المخصصة حالياً لا يتجاوز ٦٨٠٠ خط مابين تنفيذ نحو ٦٠ بالمائة منها أي أن ٣٨٠٠ رقم تم تنفيذها في الواقع وحوالي ٦٠٠ بوابة، ويرى أن كثافة المراجعين واختلاف أسباب مراجعاتهم ليس لها حل في الوقت الحالي كثافة عودة الأهالي في بلدات ببلا وبيت سحم وبلدا وغربا يفرض على المقسم حجم عمل هائل في ظل شبكة هاتفية يتم تقريباً إنشاؤها من جديد فأغلب التعديلات الهاتفية نالت منها التعديلات والسرقات تاهيك عن أن الجو الماطر وتوازي الغرف الهاتفية مع جور الصرف الصحي أدى إلى امتلائها بالمياه في عدد من الأماكن.

ووفقاً لمدير مقسم ببلا فإن عملية توزيع الخطوط الهاتفية حالياً تمت على أساس ١٢٠٠ خط لكل بلدة من البلدات مبيناً أن العمل أنجز تقريباً في ببلا ويتم الآن العمل في كل من بيت سحم وسيدي مقداد، إضافة إلى مد الخط باتجاه بلدة بانتظار إجراءات الفحص على المجموعات لبيان أخطائها وتجهيز الخطوط الرئيسية باتجاه دوار حجيرة.

وبين دالي أن المركز يقوم بإبلاغ أهالي المنطقة التي يتم العمل بها من أجل متابعة إجراءات خطوطهم الهاتفية، ومضيفاً إن الأنفاق تعوق عمل الفنيين في سيدي مقداد ففي كل يوم يتكشف نفق جديد مشيراً إلى أن أعماق الأنفاق التي تم اكتشافها تتراوح من متر إلى ثلاثة أمتار وأطولها تتراوح بين خمسين إلى مئة متر، كما كشف الدالي عن ٧ آلاف رقم أخرى ستتم المباشرة بها بعد المقسم الإلكتروني مبيناً أن مجموع هذه الأرقام جاهزة ويتم فحصها لوضعها بالخدمة خلال الأشهر الأولى من العام القادم.

ويوضح دالي أن العمل حالياً يتركز على إعادة الخطوط القديمة فقط بنقطة الإبدال والإلغاء، مبيناً أن المشترك لا يحتاج إلى أي أوراق سوى براءة النعمة مبيناً إمكانية منح خطوط للمشتركين الجدد في المرحلة الثانية ومضيفاً: إن المقسم سابقاً كان يحتوي على ٤٠ ألف خط هاتفي.

فادي بك الشريف

لم تعد شماعة الدولار وارتفاع سعر المحروقات وحدها سبب عدم التزام العديد من وسائل النقل العاملة على البنزين، بل أضيف إليها الارتفاع الكبير في أجور الإصلاح لدى الورش المنتشرة في عدد من أحياء العاصمة «على عينك يا تاجر».

يكفي أن تركيب سيارة أجرة مرة واحدة فقط لتستمتع إلى حجم المعاناة الكبيرة لدى «سائق التاكسي» والمبالغ الإضافية المتطلبة على مدار الشهر! وعدم كفاية المخصصات من مادة المازوت المقدرة بـ ٣٥٠ لتراً شهرياً، وغيرها من الأسباب والمسببات التي تدفع السائق على حد قوله لعدم التقيد بالعداد وتقاضي أجرة زائفة «بعد المفصلة».

وفي السياق، اشتكى مواطنون ممن يضطرون لركوب التاكسي نظراً لأزمة النقل الحاصلة والمستعصية عن الحلول من الجهات المعنية، من التكلفة الكبيرة التي يدفعونها مقابل الانتقال من منطقة لأخرى وبشكل خاص في الشتاء، وعلى سبيل المثال، يكلف الانتقال كل كيلو متر بالتاكسي نحو ١٥٠ ليرة سورية.

وقال أحد المواطنين لـ «الوطن»: «إن التفكير برحوب «تاكسي» أصبح معضلة ومشكلة كبيرة، مبيناً أنه: خلال فترة قياسية خلال الأزمة حيث سجلت معدلات ارتفاع واضحة، وذلك بالتزامن مع ارتفاع سعر صرف الدولار، مبيناً أن ارتفاع سعر صرف الدولار ١٠٠ ليرة يدفع بائع قطع الغيار برفع سعر القطعة خمسة أضعاف!».

وأضاف، يكلف تبديل المرايا الصغيرة حالياً ٢٥ ألف ليرة مقارنة مع ٥٠٠ ليرة فقط قبل الأزمة، كما أن سعر المصايف أصبح ٢٠٠٠ ليرة مقارنة مع ٥٠٠ ليرة قبل الأزمة.



المواطن خمسة أضعاف التكلفة الحقيقية للوقود؛ من جانبه، قال أحد سائقي تاكسي الأجرة بدمشق: إن أجور الإصلاح ارتفعت بشكل كبير جداً وذلك خلال فترة قياسية خلال الأزمة حيث سجلت معدلات ارتفاع واضحة، وذلك بالتزامن مع ارتفاع سعر صرف الدولار، مبيناً أن ارتفاع سعر صرف الدولار ١٠٠ ليرة يدفع بائع قطع الغيار برفع سعر القطعة خمسة أضعاف!

وأضاف، يكلف تبديل المرايا الصغيرة حالياً ٢٥ ألف ليرة مقارنة مع ٥٠٠ ليرة فقط قبل الأزمة، كما أن سعر المصايف أصبح ٢٠٠٠ ليرة مقارنة مع ٥٠٠ ليرة قبل الأزمة.

خارج العاصمة كحوش بلاس، وطلب أصحاب سيارات أجرة ضرورة تعديل تعرفة النقل بالعدادات، أسوة ببقية المحافظات أو زيادة الكمية المخصصة من البنزين.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات في محافظة دمشق باسل ميهوب نفى لـ «الوطن» وجود أي دراسة لتعديل عدادات التاكسي، وخاصة أن سعر المحروقات المدعوم كما هو عليه ولم يتم تعديله مطلقاً، مؤكداً أهمية زيادة الكميات المخصصة لسيارات الأجرة بشكل شهري.

كما تحدث ميهوب عن دراسة يتم العمل عليها لتطبيق نظام الـ«جي بي إس» وذلك بشكل أوني على الميكروباصات والباصات العامة وذلك لرصد الكميات والتحركات، وخاصة بعد ورود شكاوى بعدم الالتزام بالخطوط أو بالعمل على مدار اليوم وفقاً للكميات المخصصة من المحروقات، على أن يتم رصد الموضوع في باصات النقل الخاصة لتطبيق الآلية الجديدة ليصار إلى تطبيقها مستقبلاً على سيارات الأجرة «التاكسي».

وفي تصريح لـ «الوطن» بين مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد أن عدم كفاية الكميات المخصصة لسيارات الأجرة أصبحت مشكلة للكثيرين، كما كشف مقترح بزيادة الكميات، علماً أن الموضوع مازال يدرس من شركة «محروقات»، ذاكراً أن المقترح يتضمن زيادة الكمية لـ ٥٠٠ لتر شهرياً، إلا أن الرقم غير نهائي حتى تاريخه.

ولفت أسعد إلى وجود عدد من السيارات العمومي التي يعمل عليها أكثر من شخص على مدار اليوم، ومن الممكن أن تعمل ٣ وريديات وتكون باب رزق لأكثر من شخص، مضيفاً: برأينا أن الكمية حالياً ٣٥٠ لتراً غير كافية في العاصمة.

١٥ ألف كغ إنتاج السويداء من العسل لهذا الموسم عسل الشفاء ليس صافياً

السويداء- عبير صيمومة

أشار رئيس شعبة النحل بمديرية زراعة السويداء أمين العرموني إلى وجود العديد من الصعوبات التي تواجه مربي النحل على ساحة المحافظة أهمها ارتفاع أسعار الصناديق الخشبية إذ وصل سعر الصندوق الواحد إلى نحو ٤٠ ألف ليرة سورية إضافة لذلك قيام المزارعين برش أشجارهم أثناء موسم الإزهار بمبيدات حشرية تتسبب بتسمم النحل ما يؤدي إلى موت معظم الخلايا.

إضافة إلى معاناة المربين من تسلط أفة الدبور الأحمر على خلايا النحل علماً أن هذه الأفة تعد من أخطر الآفات المؤذية للنحل فضلاً عن تراجع مرابي النحل على ساحة المحافظة نتيجة الظروف التي مرت بها البلاد.

ولفت العرموني إلى معاناة المربين من ارتفاع تكاليف النقل والتحويل لخلايا النحل وما زاد الطين بله في تراجع عدد خلايا النحل وجود بعضها في مناطق غير آمنة ما أدى إلى تفوق عدد من الخلايا، مبيناً أن مربي النحل يعانون أيضاً بعض الأمراض التي تعصف بالنحل الفاروة النيوزيلانديا وكمافة هذه الأمراض يفرض على المربين أعباء مالية إضافية جراء ارتفاع أسعار الأدوية لمكافحة الأمراض.

وبين العرموني أن المحافظة تحضنت نحو ٣٠٤ مربين ونحو ٣٣٢١ خلية نحل إذ تعرضت هذه الخلايا خلال السنوات الماضية إلى أضرار كبيرة جراء وقوع معظمها في مناطق غير آمنة وتعرض هذه الخلايا للسرقة والنهب مضافاً إلى مشاريع النحل في المحافظة من المشاريع الناجحة وذلك لتوافر الثروة الحيوانية، وعلى النحال أن يقطعها من خلال العمل النشط للنحالين، ولتربية النحل فوائد كثيرة أهمها زيادة نسبة عقد الفشار والمحاصيل الزراعية وبالتالي تحسين نوعية وكمية المحاصيل.

وتشير إحصائيات مديرية زراعة السويداء إلى أن إنتاج المحافظة من العسل موسم ٢٠١٩ وصل إلى أكثر من ١٦ ألف كغ بينما وصل الإنتاج من عسل إلى أكثر من ١١١٨ كغ عدا ذلك فإن عسل الإنتاج من أن تكلفة إنتاج كيلوغرام العسل ووفق أحد المربين لا تتجاوز أربعة آلاف ليرة سورية إلا أن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الأوقات الأخيرة أدى إلى مبيعها بسعر يتجاوز ١٥ ألف ليرة للكيلو الأمر الذي حصر عملية شرائه بميسوري الحال علماً أن العسل المنتج في فصل الشتاء ليس عسلاً صافياً لكونه لا يوجد فترة إزهار كي يتغذى عليها النحل إذ يغذى النحل في هذه الفترة بمادة السكر.

مافيا مكاتب استقدام العاملات الأجنبية

الأمن الجنائي: العديد من الضبوط بحق عاملات أجنبيات ارتكبن جرائم نصب واحتيال وتعميم للعديد من الأسماء عبر الإنترنت

سارة سلامة



شخص متخصص في تهريب الخادمتن من خلال تواصلها مع عاملات أخريات في محيط الأسرة ثم تتواصل العاملة مع المهرب ليتم الاتفاق على المنزل الجديد الذي ستعمل فيه وراتبها الجديد ويتم تحديد موعد الهروب بدقة. وترسل الخادمة للمهرب إمدادات المنزل بالـ«جي بي إس». ويعد المهرب إلى استخدام سيارة خدمات عامة أو تاكسي لإخفاء الخادمة. ثم يترب المهرب اللحظة المناسبة بعيداً عن نقاط التفتيش لتجنب القبض عليه. وفي هذه الحالة، يخسر المستخدم صاحب الحق عقده والمال الذي دفعه.

وأكدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أنه تتم مخاطبة إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص في حال هروب العاملة المنزلية بعد ارتكابها جريمة سرقة إلى سفارتها

يبدو أن الحرب على سورية أظهرت فصلاً جديداً من عمليات النصب والاحتيال محتمية بشبكة علاقات فاسدة، إذ ظهرت في الأونة الأخيرة العديد من حالات النصب والاحتيال من عاملات أجنبيات يعملن في منازل لشخصيات عامة من بينهم مشاهير وفنانون وخصوصاً أن هناك من يدير شبكات لعاملات أجنبيات يرتكبن مثل هذه الجرائم.

ومن بعض الحالات التي تلقيناها «الوطن» أن أحد الأشخاص يدير عصابة تستتر بغطاء «مكتب تأمين عاملات منزليات»، لتشرع بتتريهين من بيوت مخدمين بعد سرقتهن لآلاف الدولارات والمجوهرات وحصولهن على كامل حقوقهن.

ومن الصادم أن بعض العاملات من الجنسية الفلبينية يتجهن إلى سفارة بلدهن، ويلج عددهن نحو ٤٠ عاملة «بحسب الشاكين»، مؤكداً أنهن يعاونن الخروج إلى منازل عمل أخرى بشكل غير قانوني بمساعدة شخص آخر مقابل الحصول على عمولة بلغت ألف دولار على أقل تقدير من المستخدم الجديد.

ومن الغريب أن العملية تتم بين المكتب والعاملة الهاربة، فيتم أخذها إلى مستخدم جديد من دون أوراق في مقابل بدلات مادية أقل، ويجبرن هروبهن من أصحاب الحقوق بتعرضهن للتحرش أو التعنيف لدى المستخدم السابق، وذلك مخالفاً للقانون رقم ٢٠١٧، والذي ينص في المادة ١٦ منه على معاقبة كل صاحب مكتب بغرامة مالية مقدارها ١,٥ مليون ليرة عن كل عاملة يقوم باستقدامها على اسم مستفيد وهي بغية تشغيلها بأجر يومي أو شهري في مكان واحد أو في أماكن متعددة أو لتغير الغرض الذي استقدمت لأجله.

وهناك حالات أخرى، تحصل من خلالها العاملة على رقم

للتحقق بالواقعة ليتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها. ورداً على أسئلة لـ «الوطن»: أكدت الوزارة أن ضبط الشبكات التي تعمل بالنصب والاحتيال والتعامل مع مكاتب داخل سورية يدخل في عمل وزارة الداخلية «إدارة الأمن الجنائي، إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص، مشيرة إلى أنها لم تضبط عمليات نصب واحتيال في هذا الموضوع».

وبينت الوزارة أن هناك قراراً نص على الجنسية السموح باستقدامها وهي «الاندونيسية، البنغلاديشية، السيريلانكية، النيبالية، الفيتنامية، الفلبينية»، متضمنة شروط وإجراءات استقدام العاملة ومنحها ترخيص العمل والإقامة وكل من يخالف أحكام المرسوم التشريعي رقم ٦٥ لعام ٢٠١٣ وتعديله بالقانون رقم ٢٠١٧ لعام ٢٠١٧